أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر

The impact of milk price liberalization on development of the dairy industry in Algeria

* زقاي وليد [1]

[1] جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، mag_mag2012@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/08 تاريخ القبول: 2020/12/05 تاريخ النشر:2020/12/31

ملخص:

ان أسعار الحليب المبستر من أرخص الأسعار في العالم بفعل سياسة دعم الاستهلاك التي أدت الى العديد من الأثار السلبية على الاقتصاد الوطني(الاستهلاك المحلي المفرط، زيادة فاتورة الاستيراد و حجم الدعم، اضعاف المنافسة،.....). في ضل عدم قدرة الانتاج المحلي من الحليب الطبيعي على تلبية الطلب فان صناعة الحليب تبقي رهينة سياسات الدعم الموجه للاستهلاك و التبعية الكبيرة للوردات من مسحوق الحليب. تهدف هذه الدراسة من جهة إلى تحليل إشكالية سياسات الدعم من طرف الدولة في قطاع الحليب و أثرها على المتدخلين في شبكة القيمة للقطاع. من جهة أخرى، نسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز أثر تحرير أسعار الحليب المبستر على تطوير صناعة الحليب في الجزائر. إن النتائج المستخلصة توضح أن التحرير التدريجي للأسعار وفق استراتيجية متكاملة و متوازنة سيكون له أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني و يسهم في تطوير شعبة الحليب.

الكلمات المفتاحية: دعم حكومي ، الحليب المبستر ، سياسات الحليب ، تحرير الأسعار، استيراد مسحوق الحليب.

تصنيف JEL: L16، Q11, Q18.

Abstract:

Pasteurized milk prices are among the cheapest in the world due to the consumption subsidy policy that led to many negative effects on the national economy (excessive domestic consumption, increased import bill and volume of subsidies, weakened competition,).

In light of the inability of domestic production of natural milk to meet the demand, the milk industry remains hostage to the policies of subsidized consumption and the heavy dependence on imports of milk powder. This study aims, on the one hand, to analyze the problem of support policies by the state in the milk sector and its impact on those involved in the sector's value network. On the other hand, we seek through this article to highlight the impact of the liberalization of pasteurized milk prices on the development of the milk industry in Algeria. The results obtained indicate that the gradual liberalization of prices according to an integrated and balanced strategy will have positive effects on the national economy and contribute to the development of the milk division.

Key words: government support, milk, milk policies, price liberalization, import of milk powder.

Classification JEL: L16 ،Q11, Q18.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تعرف صناعة الحليب تدخلا قويا و هيكليا للدولة من خلال دعم انتاج حليب البقر و ادماجه في الصناعة من جهة و دعم سعر الحليب الموجه للاستهلاك من جهة أخرى، الشيء الذي أدى الى تحفيز الاستهلاك و زيادة الواردات من مسحوق الحليب. في هذا الصدد، فان صناعة الحليب في الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من مسحوق الحليب(أكثر من 50% من حاجيات البلد)، حيث تعتبر الجزائر المستورد الثالث لهذه المادة عبر العالم بواردات تجاوزت 1.3 مليار سنويا سنة 2017 .

أمام هشاشة الأمن الغذائي و تراجع احتياطات الدولة من العملة الصعبة(أقل من 50 مليار دولار نهاية 2020)، فان السلطات قررت تخفيض واردات الحليب من خلال اعادة تنظيم الواردات (رخص استيراد، ....) و تشجيع انتاج الحليب المحلي (تشجيع المربين و المتدخلين في شعبة الحليب لرفع الانتاج المحلي ب 50%). رغم كل هذه الاجراءات الرامية لتخفيض الواردات، الا أن بارومتر الواردات عرف زيادة ب 11% سنة 2018.

لطالما اقترنت سياسات الدعم في الجزائر خاصة تلك الموجهة للمواد الغذائية بإشكالية سياسة الأسعار و الأجور التي ضلت حبيسة القرار السياسي و بعيدة كل البعد عن التفكير الاقتصادي و العلمي الرشيد. ان محاولة السلطات الجزائرية اطلاق مشروع التحويلات الاجتماعية الموجهة، في حالة الغاء الدعم، من أجل حماية القدرة الشرائية كان مصيره الفشل بالنظر الى عدم وجود قاعدة بيانات لجميع شرائح المجتمع التي تحتاج للدعم الحكومي خاصة في ضل القصور في النظام الجبائي و البنكي.

و من خلال ما تطرقنا إليه في هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر تحرير سعر الحليب المبستر على افاق تطوير صناعة الحليب في الجزائر؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية السابقة الذكر يمكن أن نصيغ الفرضيات التالية:

-إن الدعم المقدم من طرف الدولة يساهم في تخفيف تقلبات أسعار المواد الغذائية و بالتالي ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمستهلكين محدودي الدخل الذين يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري.

- إن تدعيم المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع لا يساعد المنتجين ولا المحولين على تحقيق مرد ودية وبالتالي مزاولة نشاطهم و بالمقابل فإن الدعم يثقل كاهل خزينة الدولة نتيجة زيادة النفقات الموجهة لاستيراد مسحوق الحليب .

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على معضلة الدعم المقدم من طرف الدولة لاستهلاك الحليب المبستر و أثرها على افاق تنمية صناعة الحليب في الجزائر. نعتقد أن اصلاح نظام الدعم سيكون له أثر ايجابي في التخفيف من العبء على ميزانية الدولة، ترشيد الاستهلاك و تخفيض الواردات من مسحوق الحليب، و زيادة تنافسية المؤسسات و المتدخلين في شعبة الحليب.

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الإحصائيات و المعلومات المجمعة لدى مختلف الهيئات(وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، الديوان الوطني المهني للحليب،...) ، و كذا تحاليل مهنيي القطاع خاصة دراسة وزارة الصناعة حول شعبة الحليب المعبئ، بالإضافة الى الاطلاع على الدراسات و البحوث و الرسائل الجامعية الخاص بموضوع الدراسة. لقد أُعتمد أيضاً المنهج الاستقرائي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات و الأرقام.

سنحاول في المقام الأول تحليل واقع سوق الحليب المبستر في الجزائر على ضوء سياسات الدعم المقدم لحماية القدرة الشرائية للمستهلك(استقرار الأسعار) من جهة و على القدرة على تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الواسعة الاستهلاك(من ناحية النوعية و الكمية) من جهة أخرى. في المقام الثاني سنحاول دراسة الآثار المتوقعة لتحرير أسعار الحليب المبستر على افاق تطوير صناعة الحليب و مشتقاته في الجزائر.

المحور الأول: واقع شعبة الحليب في الجزائر

في عام 1969 تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للحليب ONALAIT ، الذي ورث ثلاث وحدات ألبان من العهد الاستعماري(وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة). بعد عدة عمليات اعادة هيكلة، تم دمج كل وحدات الانتاج في مجمع GIPLAIT سنة 1998. رغم كل الجهود المبذولة لتطوير صناعة الحليب في الجزائر الا أن واقع هذه الشعبة يبقى رهنا لسياسات الدعم و التبعية الغذائية للأسواق العالمية للحليب.

1. تنظيم شعبة الحليب في الجزائر

ان شعبة الحليب هي احدى فروع الصناعات الغذائية التي تقوم على شراء الحليب الطبيعي لدى المربين من أجل تحويله الى منتجات مختلفة من الحليب. تقوم شعبة الحليب على سلسلة عمليات انتاج و جمع الحليب الطبيعي (مزارع تربية البقر الحلوب، انتاج أعلاف و أغذية الأنعام،...)، تحويل الحليب من قبل الملبنات (بسترة، تعقيم)، و توزيعه للاستهلاك في أشكال متعددة.

تتكون شعبة الحليب في الجزائر من ثلاث أقسام أساسية :(Belhadia M., 2009):في المنبع نجد مربي و مستوردي الأبقار، منتجي و مستوردي أغذية الأنعام(ONAB، OACI،...) ، مستوردو مسحوق الحليب(ONIL، المستوردون الخواص،...)، أما في المصب فنجد المؤسسات التحويلية العامة و الخاصة(الملبنات الخاصة و ووحدات GIPLAIT التابعة للدولة) و نظام التوزيع للمستهلكين(موزعون و بائعو التجزئة).تعتبر شعبة انتاج الأبان من أعقد الشعب بالنظر الى العدد الكبير من المتدخلين فيها و الى خصوصية العراقيل المرتبطة بها(الخصائص الفيزيائية و الكيميائية الحساسة لمادة الحليب).

تضم تجزئة الحليب المعبئ ثلاث أنواع من الحليب المسوق : (Yahiaoui, Octobre 2016 – Avril 2017) الحليب المبستر (LPC)معبئ في أكياس بلاستيكية جزئي الدسم (يحوي 15 من المادة الدسمة) حيث يعتبر واسع الاستهلاك كون أسعاره مدعمة من قبل الدولة(64 %من الحليب المسوق) ، حليب UHT معالج بدرجة حرارة عالية و منزوع الدسم و الذي يسوق في علب كرتونية بأسعار السوق(في حدود 100دج للتر)، حليب البقر الطبيعي المحلي المعقم و المعبئ في أكياس بلاستيكية و الذي يعتبر عادة كامل الدسم. شهد سوق الحليب دخول منتجين خواص جدد من خلال طرح منتجات جديدة لكن بأسعار مرتفعة و غير مدعمة، مما ساهم في تنويع المنتجات في هذا السوق(حليب معطر، حليب شكولاتة، حليب بالعصير، ...).

يعتبر الحليب المعبئ في أكياس أو مسحوق الحليب المنتوج الاستهلاكي الأول في الجزائر مع تفاوت بين مستويات الاستهلاك بين المناطق خاصة المناطق الشمالية. يمكن تفسير هذه الأهمية المطردة بعدة أسباب أهمها :(Ramdane Sidal, 2019) تحسن النموذج الاستهلاكي الجزائري، زيادة عدد وحدات الانتاج و التحويل، و كذا سياسات الدولة الرامية الى استيراد كميات كبيرة من مسحوق

الحليب من أجل تعويض النقص في الانتاج و تلبية الطلب المتزايد. يبقى الانتاج المحلي عاجزا عن تموين السوق و مرتبطا بقوة بالواردات من بودرة الحليب خاصة مع زيادة الطلب على حليب الأكياس المبستر(توفر المنتجات بأسعار منخفضة يحفز الاستهلاك)، زيادة واردات القطاع الخاص لتموين السوق، و تنوع منتجات الحليب و مشتقاته(خاصة الياغورت و الأجبان).

2. انتاج الحليب في الجزائر

انتقل انتاج الحليب في الجزائر من 1.2 مليار لتر سنة 2000 الى 3.5 مليار لتر سنة 2018 أي بزيادة بنسبة 192%(73% من الانتاج من حليب البقر و بودرة الحليب). يعود هذا الارتفاع في الانتاج الى زيادة الأبقار المستوردة مند 2004 و تحسن تقنيات الانتاج و معدلات الانتاج نتيجة التحسين الجيني للأبقار، الا أن مستويات الانتاج تبقى متذبذبة و مرتبطة أساسا بعوامل المناخ و الانتاج. ارتفعت كميات الحليب الطبيعي المجمع من 100 مليون لتر الى 833 مليون خلال نفس الفترة، مما يمثل فقط 24% من مجموع الانتاج الوطني. يبلغ انتاج الحليب المبستر المدعم 1.5 مليار لتر سنويا يتم انتاجها من خلال استيراد 200.000 طن من بودرة الحليب بقيمة تعادل أكثر من 400 مليون دولار .

يعتبر الديوان الوطني المهني للحليب ONIL الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم، تطوير وتنظيم واستقرار السوق الوطني للحليب ومنتجات الألبان عن طريق تزويد الملبنات المعتمدة بالمواد الخام و بلورة سياسة دعم و تطوير قطاع تربية الأبقار الحلوب في اطار مساعدة الدولة المقدمة للمنتجين (المربيين ، جامعو الحليب ، الملبنات). تضم الجزائر ثلاث مجمعات لدعم منتجي الحليب (GAPEL)سوق أهراس، بليدة و غليزان). في سنة 2014، كان عدد الملبنات في حدود 182 ملبنة متعاقدة مع الديوان الوطني للحليب(64% تنتج الحليب المبستر، 25% للحليب البقر، و 11% لحليب (UHT ، الا أن ارتفاع التكاليف و ضعف أسعار البيع و هوامش الربح أدى الى تقلص عددها سنة 2019 الى 120 ملبنة خاصة و 15 وحدة انتاج التابعة لمجمع GIPLAIT المملوك للدولة .

ان أهم حاجز يقف أمام الدخول الى سوق الحليب، هو رغبة المؤسسات في إنتاج الحليب المبستر من خلال حصص مسحوق الحليب المدعم(ZAIDI Zakia, 2016). تقدر الملبنات التي تعمل بطاقتها الكاملة ب 20% من الملبنات(أغلبها ملبنات عمومية) بينما يعمل 80% بأقل من 50% من طاقتها الانتاجية .

3. سلوك المستهلك و التوزيع

الحليب ومنتجاته مصدر أساسي للغذاء نظرا لاحتوائه على المكونات الأساسية حيث يوفر أرخص أنواع البروتين الحيواني. يبلغ استهلك الجزائريين حوالي 5 مليار لتر من الحليب و مشتقاته، بينما يبلغ استهلاك الفرد 145 لتر من الحليب في السنة مقارنة بالمعدل العالمي المقدر حسب الفاو ب 90 لتر للفرد. يمتاز الحليب المبستر بضعف القيمة الغذائية رغم احتوائه على المادة الدسمة، ضعف المردودية الاقتصادية، رداءة نوعية التعليب التي تسبب خسائر على طول شبكة التوزيع، و كذا غياب استراتيجية تطوير المنتجات (Kaci& Yahiaoui, 2017).

يتم تسويق الحليب المعبئ في أكياس وفقا قواعد و هوامش ربح مقننة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 16-65، حيث أن سعر الحليب المبستر هو 25 دج للتر الموجه للمستهلك مع تحرير جميع أسعار الحليب الأخرى و الرفع من السعر المرجعي لحليب البقر المبستر الى 50

دج للتر(36 دج للتر زائد 14 دج كدعم). ان سياسة تثبيت الأسعار أدى من جهة الى تثبيط الانتاج بالنظر الى أن الحواجز و الدعم الممنوح أقل من نسب التضخم و تراجع سعر الصرف. ان عملية التوزيع هذه أثبتت محدوديتها على أرض الواقع بسبب ضعف هوامش الربح مما دفع الى ظهور شبكة توزيع جديدة رفعت من هوامش الربح و الأسعار.

المحور الثاني: تحليل سياسات الدولة في شعبة الحليب

تقوم سياسة دعم أسعار الحليب على تنمية كل فروع شعبة الحليب في اطار السياسة الغذائية المتوازنة و ذلك من خلال الاعتماد على عنصرين أساسيين(Malik Makhlouf, 2015) : الأول يعنى بدعم أسعار عند الاستهلاك من خلال دعم القدرة الشرائية للمستهلك و الدعم النظام الغذائي (خاصة ما تعلق بتوفير البروتين)، خاصة الفئات الفقيرة من المجتمع، و الثاني يختص بدعم الأسعار عند الانتاج من خلال منح الدعم لنشاطات المربين، المحولين و جامعي الحليب.

1. دعم الأسعار عند الاستهلاك :

إن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات تأمين السلم الاجتماعي و الحفاظ على الاستقرار السياسي خاصة بعد انفجار الشارع سنة 2011 (أزمة الزيت و السكر). بلغت الميزانية المخصصة لدعم تثبيت أسعار الخبز والحليب 182 مليار دينار سنة 2018، حيث استفاد الديوان الجزائري المهني للحبوب من غلاف مالي بقيمة إجمالية تقدر بـ 149 مليار و 764 مليون دينار، بينما استفاد الديوان الوطني للحليب من غلاف مالي بقيمة 32 مليار و 451 مليون دينار. ان السياسات الاجتماعية المرتبطة (Kherzat, 2007) بدعم بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كان أثر كبير على سوق الحليب، من خلال تطبيق سعر ثابت للحليب و تشجيع استيراد مسحوق الحليب لتلبية الطلب على حساب تشجيع المربين و منتجي الحليب الطبيعي (Bouazouni, 2008).

رغم كل الجهود المبذولة لرفع انتاج الحليب الا أن صناعة الحليب في الجزائر بقيت مرتبطة ارتباطا كبيرا بالاستيراد خاصة ما تعلق بالمواد الأولية من مسحوق الحليب التي تمثل 60% الى 70% من الكمية المستهلكة (Kali S, 2011). في هذا الصدد، بلغت مستوردات الجزائر من مسحوق الحليب أزيد 443.000 طن بقيمة قاربت 1.3 مليار دولار سنة 2018. زادت واردات مسحوق الحليب ب 67% في الكمية و 37% في القيمة خلال الفترة ما بين 2010 و 2018، بالإضافة الى استيراد ما معدله 30.000 طن من الأجبان(O. Bessaoud, 2019) .

ان سياسة الدعم أدت الى تحسن في القيمة الغذائية للمستهلك و زيادة معدلات الاستهلاك أكثر من معدل الزيادة في الانتاج، الا أنها ساهمت بشكل كبير في زيادة الواردات الغذائية، حيث فقزت من 38% سنة 2001 الى 68% سنة 2018، مما يوضح هشاشة الأمن الغذائي خاصة مع تراجع الصادرات و الموارد من العملة الصعبة. إن نظام الدعم في فرع الحليب يحوي مجموعة من العيوب و الاختلالات الوظيفية يمكن اختصارها في:

- المحيط و الإطار القانوني و التشريعي المعقد والمبهم في أحيان كثيرة و وجود ثغرات قانونية و تقنية تزيد من احتمالية التلاعب بهذا النظام و الغش من خلال تحويل الدعم إلى دخل للفاعلين(ملبنات، وسطاء...) بدل توجيهه إلى مستحقيه.
- توجيه غير سليم و غير فعال لمستحقيه (لجنة التحقيق البرلمانية، 2011) خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة و التنسيق بين الهيئات الرقابية حيث أن دعم مادة الحليب المبستر يستفيد منها كل شرائح المجتمع (الأغنياء و الفقراء يشترون الحليب بنفس السعر).

- الضبابية وعدم الشفافية في عملية الاستيراد و حجم الدعم المقدم للملبنات خاصة مع غياب أدوات فعالة لمراقبة النوعية و الأسعار(عدم احترام معايير نوعية الحليب80 غ بدل 103 غ لإنتاج لتر من الحليب، تضخيم الفواتير عند الاستيراد.....).

- إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلا عن الاستثمار و الانتاج (قيمة الدعم المقدم للبودرة الحليب يقدر ب 17.5دج لمسحوق الحليب في حين لا يتعدى 14 دج للإنتاج)، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع(خاصة المنافسة على السعر).

2. اشكالية الأداء الضعيف لشعبة الحليب عند المنبع En amont (عند الانتاج)

يواجه قطاع انتاج الحليب الطبيعي في الجزائر عدة تحديات بسبب الارتباط بالاستيراد و الانفتاح على الأسواق الخارجية التي تعرف منافسة شديدة من جهة و الى ضعف التنسيق بين فاعلي القطاع و صعوبة دمج تربية الأبقار الحلوب في شعبة الحليب. تملك الجزائر 971000 بقرة حلوب تنتج 2.7 مليار لتر سنويا(3/2 من نوع البقر المحلي الضعيف الانتاجية)، بمعدل 2700 لتر لكل بقرة(معدل انتاج ضعيف مقارنة بالمعدلات العالمية التي تفوق 6000لتر لكل بقرة).

ان تكلفة الانتاج(B.Kherzat, 2007) عند المربين أكبر من سعر البيع للملبنات، حيث أنهم يحققون هامش ربح ضئيل من خلال المنح و التحفيزات التي تمنحها الدولة خاصة للمربين ذوو الانتاجية الضعيف للأبقار الحلوب و التكلفة المرتفعة للأعلاف.

ان استراتيجية الديوان المهني للحليب تسعى الى تثمين القدرات الانتاجية الحالية من أجل مضاعفة الانتاج في أقل من خمس سنوات(الوصول الى 5 ملايير لتر و الاكتفاء الذاتي من الحليب) من خلال تحسين تقنيات تربية الأبقار و تحسين نوعيتها و اقامة نظام انتاج مكثف ضمن مزارع ضخمة (Sofia Kalli, 2019). قامت الدولة بحزمة من الاجراءات التشجيعية للإنتاج المحلي لحليب البقر من خلال منح 12دج/لتر لكل مربي، 6 دج/لتر لكل ملبنة تستعمل فقط حليب البقر و 4 دج/لتر لكل ملبنة تستعمل بودرة الحليب، و 5دج لجامعي الحليب. في نفس السياق، قامت الدولة بالزام كل من يريد الاستفادة من هذا الدعم بإبرام عقود مما أدى الى الرفع من كمية الحليب المجمع و الى زيادة نسبة ادماج هذا القطاع في شعبة الحليب. رغم كل هذه الجهود المبذولة الا أن انتاج الحليب يبقى غير قادر على تلبية الطلب المحلي.

ان حماية انتاج الحليب الطبيعي يتطلب(M.T. Sraïri, 2007) البحث عن الانتاجية و نوعية المنتجات، توفير الموارد المائية اللازمة، و الرفع من الأسعار مما يسمح بزيادة مردودية المربي و كافة المتدخلين في شعبة الحليب و يحافظ على القدرة الشرائية للمستهلك. ان تنمية فرع الحليب الطبيعي مرتبط أساسا برفع أسعار الحليب المبستر الى سعر مقارب لسعر الحليب الطازج شريطة التقليص التدريجي لاستعمال بودرة الحليب و انتاج حليب طازج ذو خصائص فيزيائية كيميائية مناسبة تحوي سعرات حرارية و نسبة بروتين جيدة.

3. مقارنة أداء شعبة الحليب مع البلدان الأخرى.

من خلال الجدول أدناه نقارن أداء شعبة الحليب في الجزائر مع دول أخرى، حيث نلحظ أن:

- سعر بيع الحليب في الجزائر هو الأدنى عالميا ، مما يفسر ارتفاع الاستهلاك الى 145 لتر للفرد في السنة مقابل استهلاك 40 لتر للفرد في السنة في السعودية التي يتراوح فيها سعر الحليب ما بين 140 الى 205 دج/لترا.

- ان سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك أدى الى ضعف كبير في مردودية المنتجين في الجزائر، الشيء الذي أدى الى تراجع الاستثمارات و بالتالي معدل انتاج البقرة الضعيف، بينما دفع تحرير الأسعار في المغرب الى زيادة معدلات العائد و ألغى الدعم المقدم للمستهلك.

جدول رقم01: مقارنة أداء شعبة الحليب مع البلدان الأخرى.

	متوسط سعر بيع لتر حليب بالعملة المحلية	متوسط سعر الحليب بالعملة الوطنية دج	تكلفة المنتج عند الخروج لدى المربي	معدل انتاج البقرة لتر/سنويا	معدل العائد (%)	قيمة الدعم المقدم	استهلاك الفرد من الحليب سنويا (لتر في السنة
الجزائر	25-50دج	25-50	36	2700	0,05	18-21	145
المغرب	6-7 درهم	84-112	3 درهم	2800	0.35	/	72
تونس	900 مليم	38-60	900 مليم	5500	0,1	100	109
السعودية	4,5 ريال	140-205	4 ريال	13000	0,1	/	40
فرنسا	0,385 اورو	50-67	0,35	12000	0,08	/	61

المصدر: مجموعة مراجع زائد الخلاصة الشخصية

- يرجع ارتفاع معدلات انتاج البقرة بالسعودية و فرنسا الى التنافسية الشديدة في هذا القطاع في الدولتين(التحكم في عملية الانتاج، التكنولوجيا الحديثة، توفر مدخلات الانتاج،..) بينما يسهم تنظيم سوق الحليب في الدولتين في حماية شعبة الحليب.

- يبرز النموذج التونسي الدعم الحكومي المتوازن في سوق الحليب، حيث لا يمثل الدعم المقدم أكثر من 10% مقابل ما يقارب 60% في الجزائر، و ذلك بسبب الانتاجية العالية للحليب و تحقيق الاكتفاء الذاتي(انتاج فائض و التصدير). ان هذا النموذج يمكن ان يشكل مثالا يحتذى به لتنمية شعبة الحليب في الجزائر.

ان هذه المقارنة توضح جليا أن سياسة الأسعار المنتهجة تعتبر عائقا كبيرا أمام تشجيع الاستثمارات و الانتاج، بل ترهن سوق الحليب لتقلبات أسعار بودرة الحليب في الأسواق الدولية.

المحور الثالث : تحليل هيكل تكاليف و أسعار بيع الحليب المبستر

قبل دراسة أثر تحرير أسعار بيع الحليب المبستر ، سنقوم بتحليل هيكلية التكاليف و أسعار البيع للحليب المنتج من مسحوق الحليب المستورد أو الحليب الطبيعي المحلي و العوامل المؤثرة فيها:

1. التكاليف و سعر البيع

تبقى هوامش الربح جد ضعيفة بالنظر الى تثبيت أسعار البيع للمستهلك للفترة طويلة(سعر 25 دج مند 2001)، و بالتالي فان هذا لا يمكن أن يولد التدفقات النقدية اللازمة cash-flow لتمويل الاستثمارات. يوضح الجدول أدناه مدى ضعف المردودية الاقتصادية للحليب المدعم، حيث أن القيمة المضافة لا تتعدى % 18 و المردودية لا تتجاوز 5%(Mohammed Kaci& Yahiaoui, 2017).

كما أن انتاجية العمل لا تتعدى 1.71، حيث لا تقدر الملبنات على تغطية تكاليف عمالها دون الدعم المقدم من قبل الدولة. في نفس السياق، فان النجاعة الاقتصادية لحليب البقر المبستر لا تقل هشاشة حيث لا تتعدى نسب المردودية 3% بالنظر الى أن غالبية المؤسسات العاملة هي مؤسسات صغيرة ذات هياكل تكاليف ضعيفة.

جدول رقم 02: هيكل التكاليف و هواش الربح للحليب المبستر و حليب البقر

هيكل الأسعار (دج)	سعر البيع	تكاليف التعبئة	تكلفة انتاج الحليب	القيمة المضافة	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	مصاريف المستخدمين	ناتج الخام للاستغلال (RBE)	معدل المردودية
حليب مبستر	23,2	1,5	17,05	4,176	1,17	2,42	2,32	1,16
النسبة %	100	6,47	73,5	18	28	58	10	5
حليب بقر(دج)	50	1,5	36	20	1,2	2,5	5	1,5
النسبة %	100	3,00	72	40	6	12,5	7	3

المصدر: دراسة لوزارة الصناعة حول شعبة الحليب المعبئ سنة 2017.

2. العوامل المؤثرة على سعر بيع الحليب المبستر

يتم انتاج لتر من الحليب من خلال خلط 95غ من حليب منزوع الدسم و 14.5غ من المادة الدسمة، أو خلط 56غ من مسحوق الحليب كامل الدسم(26%) و 54غ مسحوق الحليب منزوع الدسم (0%). يقوم هذا الديوان بتوزيع مسحوق الحليب بأسعار مدعومة (157 دج للكيلوغرام مقابل كلفة مسحوق الحليب كامل الدسم المستورد تبلغ 409 دج/ كغ أما الحليب منزوع الدسم فيقدر ب 253 دج/كغ)، بينما تقوم الخزينة العمومية بدفع فارق السعر. ان الزيادة في تكاليف الانتاج الأخرى(خدمات مالية، اجور، ...) يتم احتواءه عادة في سعر مسحوق الحليب بالتشاور مع مهنيي الشعبة و ذلك لإبقاء الأسعار عند حدود 25 دج للتر. من أجل التحكم في التكاليف فكثيرا ما يتم اللجوء الى وفرات الحجم(زيادة كمية الانتاج) ، حيث أن تكاليف مسحوق الحليب و التغليف تمثل أكثر من 80 من تكاليف الانتاج بينما لا تتجاوز المردودية 5%(Kaci& Yahiaoui, 2017).

استنادا الى دراسة الديوان المهني للحليب فان السعر الحقيقي للتر الواحد من الحليب الذي يتطلب استخدام 103 غرام من المسحوق(56غ من مسحوق الحليب كامل الدسم(26%) و 54غ مسحوق الحليب منزوع الدسم (0%)، هو 42 دج وليس 25 دج. من خلال الجدول أدناه نلحظ دور دعم مسحوق الحليب في الحفاظ على أسعار البع للمستهلك، حيث نلحظ أن الغاء الدعم يؤدي الى ارتفاع نسبة تكلفة مسحوق الحليب في سعر من 70% الى 85% بينما رفع الأسعار بما يقارب 60%. تقف المردودية الاقتصادية عقبة أمام تطور و ديمومة نشاط القطاع الخاص، فالعديد من الملبنات الخاصة لا تملك كميات مسحوق الحليب لزيادة القدرات الانتاجية و بالتالي تخفيض التكاليف الثابتة. في حين تستخدم بعض الملبنات الخاصة مسحوق الحليب المدعم لإنتاج مشتقات أخرى غير مدعمة مثل الياغورت والجبن التي تباع بأسعار حرة. كما أن غالبيتها لا تحترم المعايير التي تتطلب استخدام 103 غرام من المسحوق لإنتاج لتر حليب، مما يؤثر على نوعية الحليب المنتج. ان الفائض من الطاقات الانتاجية يمكن أن يؤدي الى خفض كبير في تكلفة انتاج الحليب و يعزز تنافسية الملبنات، كما يمكن لهده الملبنات استعمال هذه الطاقات لإنتاج منتجات غذائية أخرى خاصة العصائر يمكن من خلق وفورات الانتاج ، و الاستجابة المثلى للزبائن.

ان تنمية هذه الشعبة لا يمكن تمويله الا من خلال الدعم المقدم من قبل الدولة و من خلال وفرات الحجم التي تحقق توازن مالي نسبي. ان هذه الوضعية تدفع الملبنات الى تبني استراتيجيات تنويع المنتجات(حليبUHT، حليب معطر، حليب شكولاطة...) التي تحقق عوائد اقتصادية أكثر أهمية. في نفس السياق، تلجأ الملبنات الى تحويل جزء كبير من مسحوق الحليب المدعم لإنتاج منتجات الألبان

الاخرى ذات المردودية العالية(الأجبان، الياغورت،...) من أجل تحقيق التوازن المالي و زيادة هوامش الربح. ان سياسة دعم أسعار الحليب المبستر تعتبر اهم عقبة أمام تنويع منتجات الحليب الموجه للمستهلك لدى فان تحرير الأسعار أهم شرط من أجل تعزيز تنافسية صناعة الألبان في الجزائر.

جدول رقم 03: نسبة تكلفة مسحوق الحليب في سعر البيع عند الخروج من المصنع.

سعر البيع للمستهلك	نسبة المواد الأولية لسعر البيع	سعر الحليب عند الخروج من المصنع	تكلفة مسحوق الحليب للإنتاج لتر من الحليب	تكلفة ل 53غ (26%)	مسحوق الحليب كامل الدسم(26%)	تكلفة ل 52غ (0%)	مسحوق الحليب منزوع الدسم (0%)	
25	0,70	23,2	16,33	8,16	157	8,16	157	السعر المدعوم
42	0,85	40,98	34,83	21,68	409	13,16	253	سعر السوق

المصدر: استنادا الى دراسة الديوان المهني للحليب

3. العوامل المؤثرة على سعر بيع الحليب الطبيعي

رغم الدعم الكبير للدولة لمنتجي الحليب الطبيعي على طول شبكة الانتاج(رسوم جمركية منخفضة لكافة مدخلات الانتاج، اعفاءات ضريبية، دعم الأعلاف ب 50%، قروض ميسرة و مسح ديون،...) الا أن هذه الاجراءات لم تمكن من تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج (فقط 17% زيادة في الحليب المجمع ما بين 2012 و 2018). في نفس الوقت فان تراجع قيمة العملة الوطنية قد أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة تلك المتعلقة باستيراد المدخلات الفلاحية(أسمدة، منتجات الصحة النباتية، ..). من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان قيمة الدعم الحقيقية بقيت في حدود 7 الى 8 دج/لتر منذ 1998 اذا ما نزعنا قيمة التضخم و ارتفاع تكاليف الانتاج و الاستثمار(بنسبة تضخم سنوية متوسطة ب 6%). من جهة أخرى فان الزيادة في الدعم المقدم مكنت من تغطية التضخم و الزيادة ب 50% في تكاليف الانتاج.

أمام هذه الوضعية المالية الصعبة، فان أسعار الحليب الحقيقي سجلت تراجعا ب0،14 دولار أي ما يعادل 17.25 دج/لتر بينما بقيت قيمة الدعم ثابتة نسبيا. ان انخفاض أسعار الصرف و تطور أسعار الحليب الطبيعي يبرز **بشكل واضح ضعف مستوى حماية الانتاج الوطني خاصة أمام الزيادة المطردة في فاتورة استيراد مسحوق الحليب**. ان تنظيم سوق الحليب المبستر في الجزائر من خلال تحديد هوامش الربح قد أدى الى تراجع المردودية و بالتالي دفع الى اعتماد استراتيجية تنويع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية لتحقيق التوازن المالي.

المحور الرابع: أثر تحرير أسعار الحليب المبستر

ان اصلاح نظام الدعم في شعبة الحليب يجب أن يكون أكثر شمولية و أكثر واقعية بعيدا عن السياسة والإيديولوجية السياسية من خلال اعتماد حلول مرتكزة على قواعد اقتصادية و اجتماعية و علمية. ان الحل لا يكمن في ترشيد الدعم فقط و إنما إلغاؤه من خلال سياسة مرحلية لتحرير الأسعار و تشجيع المنافسة الشريفة. في هذا الإطار يمكن تصور سيناريو لإصلاح الدعم يقوم على التحرير التدريجي و الممنهج للأسعار مع وضع إجراءات مرافقة لأجل حماية القدرة الشرائية للمستهلك محدود الدخل و النسيج الاقتصادي لشعبة الحليب. في هذا الصدد فإن تفكيرنا ينصب على إبراز أثر إلغاء دعم استهلاك الحليب في الجزائر على الأصعدة التالية:

- الأثر المحتمل على ميزانية الدولة
- الأثر على أسعار المنتجات النهائية.
- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لإلغاء الدعم.

1. تحليل اشكالية الدعم

إن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار بلوغ خمسة أهداف رئيسية هي(Kramer, 1990) : ضمان مستوى غذائي متوازن، استهلاك كافي و أمن غذائي لكافة شرائح المجتمع، تحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة و المعوزة، ترشيد و توفير النفقات العامة، القيام بإجراءات و خطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسيا و اجتماعيا و أخيرا السهر على نجاعة الخطوات و الإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة. بصفة عامة، فإن الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية و الاقتصادية و التي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك والقدرة الشرائية للمواطنين وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

كما يجب أن نميز بين نوعيين من الدعم: الدعم المباشر من قبل الدولة من خلال أموال الخزينة العمومية و الدعم الضمني الذي يتأتى من خلال دعم المنتجين لبيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق(تسقيف سعر السكر و الزيت). لكلا الطريقتين أثرهما، فالدعم المباشر يؤدي إلى إثقال كاهل الخزينة و بالتالي زيادة التضخم وعجز الموازنة أما الدعم الضمني فيؤدي إلى ضرب الاستثمارات و النمو في القطاع الفلاحي و يشجع الاستيراد(دعم الحليب خير مثال على ذلك).

لطالما استدعت اشكالية الدعم اهتمام الكثير من الدول و الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي، البرازيل، إندونيسيا،..)، بينما دفعت الكثير من الباحثين و الاقتصاديين الى دراسة و تحليل نجاعة نظام الدعم، أو تحديد أثر الغاء الدعم(ميزانية الدولة، الأسعار، القدرة الشرائية،....) و كدا الاجراءات التعويضية التي تخفف من أثر حذف الدعم(Soile, 2015) . ان مجمل الدراسات أظهرت أنه بالرغم من حجم الدعم الحكومي في ميزانية الدولة الا أنه يبقى غير فعالا في محاربة الفقر، حيث أنه غير موجه لدعم الفقراء بل أن جزءا كبيرا منه يذهب الى الأغنياء(دعم الوقود في مصر و نيجريا)، بينما يؤدي الدعم الموجه للفقراء الى فاعلية أكبر في مواجهة الفقر (Bibi, 2002).

ان السياسات الفلاحية المبنية أساسا على سياسة العرض لم تنجح في تقليص الهوة الغذائية(Zoheir Tafer, 2013) عند الجزائريين خاصة مع غياب سياسات قادرة على التأثير في سلوك المستهلك و ترشيد الاستهلاك(التبذير و الخسائر على طول شبكة الاستهلاك، التوزيع و الانتاج). ان سياسة أسعار الحليب المنخفضة، الاعانات الحكومية المحدودة و ارتفاع تكلفة عوامل الانتاج يمكن أن تفسر بشكل كبير فشل سياسة الحليب في الجزائر(Malik Makhlouf, 2017) .

ان نجاح نظام الدعم مرتبط أساسا بوضع سياسة متكاملة (Mebtoul, 2018) تربط بين النجاعة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و تؤسس لإصلاحات هيكلية عميقة وفق توافق اجتماعي و سياسي. ان الغاء الدعم و تحرير الاسعار التدريجي شرط ضروري لنجاح الاصلاحات الاقتصادية لكنه يتطلب في ذات الوقت اصلاحا لنظام الأجور، نجاعة نظام المعلومات و ادماج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الوطني، تفاديا لأي أزمات اقتصادية، سياسية أو اجتماعية.

2. الأثر المحتمل على ميزانية الدولة :

حسب صندوق النقد الدولي فان حجم الدعم الحكومي بلغ 17 مليار دولار سنة 2018 (1760 مليار دينار) ما يعادل 13.6 % من الناتج المحلي الخام و هو ما يساوي ستة أضعاف الدعم في الدول المجاورة. بالنظر إلى غياب المعلومات الدقيقة حول استهلاك بودرة الحليب و كذا قيمة الدعم الموجه لمنتجي الحليب، فإن منهجيتنا تقوم على حساب قيمة الدعم الموفرة من خلال ضرب قيمة الدعم للطن الواحد (حسب تقلبات سعر بودرة الحليب في البورصات الدولية) في الكميات الموجهة للدعم (حسب الديوان الوطني للحليب فان الكميات المستوردة الموجهة للدعم تبلغ 200000 طن لإنتاج 1.5 مليار لتر من الحليب المبستر). من خلال الجدول أدناه نحاول تحليل سيناريوهات أثر تقلبات سعر بودرة الحليب على قيمة الدعم المقدم و أسعار البيع و التكلفة للحليب المبستر:

الجدول رقم 04 :قيمة أسعار تكلفة الحليب و قيمة الدعم الموجه لبودرة الحليب حسب تقلبات السعر العالمي

	2500 دولار	2648 دولار	3000 دولار	3100 دولار	3700 دولار
كلفة شراء مسحوق الحليب	312500	331000	375000	387500	462500
الدعم الموفر(دج/طن)	155500	174000	218000	230500	305500
قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)	31100	34800	43600	46100	61100
تكلفة مسحوق الحليب لإنتاج لتر(دج)	32,19	34,09	38,63	39,91	47,64
سعر الحليب عند الخروج من المصنع	37,87	40,11	45,44	46,96	56,04

المصدر: مجموعة مصادر و خلاصة شخصية

- حسب المنظمة العالمية للأغذية(OCDE/FAO, 2019) فان متوسط أسعار بودرة الحليب يتراوح يبلغ 2500 دولار للطن، مع العلم أن تقديرات هذه المنظمة تشير الى ارتفاع الأسعار الى سعر متوسط يبلغ 3122 دولار للطن بحلول سنة 2028.ان قيمة الدعم وفق سعر شراء مسحوق الحليب المقدر ب 3700دج للطن سوف يحقق توفيراً في الميزانية بأزيد من61 مليار دج.
- سعر شراء الحليب لدى المربي يقدر ب 36 دج/لتر أي ما يعادل 370دج لكيلوغرام من مسحوق الحليب أي حوالي 2960دولار للطن، لدى فان تساوي سعر الحليب في السوق الدولية مع سعر الحليب الخام يؤدي الى توفير 43.6 مليار دج.
- ان الأسعار الحالية لسعر مسحوق الحليب يمكن أن توفر في حال الغاء الدعم حوالي 35 مليار دج، بينما يؤدي انخفاض سعر الاستيراد الى 2500دولار للطن الى انخفاض سعر الحليب الى 40 دج/لتر، الشيء الذي يمكن أن يحرر الأسعار و يعزز التنافسية مع منتجات الحليب الأخرى.
- ان قيمة الدعم الموجه لكمية حليب البقر الخام المجمع المقدرة ب 833 مليون لتر بلغت 19.5 مليار دج سنة 2018، مما يعني أن قيمة الدعم المقدم في حال تساوي سعر البيع المحلي مع سعر استيراد مسحوق الحليب، يمكن أن يؤدي ذلك الى دعم 1.9 مليار لتر. في المقابل فان زيادة معدلات انتاج البقرة سنويا و التحكم في التكاليف يمكن أن يقلص تكلفة الانتاج الى 34 دج/لتر مما يخفض الدعم المقدم للحليب الخام الى حدود 10دج/لتر، مما يوفر في ميزانية الدولة أكثر من 30 مليار دج سنويا في حال تجميع 2.5 مليار لتر

للاستغناء كليا عن الحليب المبستر المنتج من مسحوق الحليب. **ان تحرير الأسعار الذي يقابله زيادة في الانتاج المحلي و ترشيد الاستهلاك يمكن أن يساهم في توفير من 80 الى 90 % من الدعم المقدم للحليب.**

3. الأثر المحتمل على سعر المنتجات النهائية:

لقياس أثر إلغاء الدعم على أسعار البيع للمنتجات النهائية فإننا اعتمدنا في تحليلنا على عنصريين مهمين في هيكلية التكاليف: الأول يتعلق بتغيرات أسعار مسحوق الحليب في السوق الدولية(حتى 50% من الزيادة)، و الثانية يتعلق بالتغير في نسبة تكلفة سعر مسحوق الحليب في سعر البيع النهائي أي التغير في تكلفة عوامل الانتاج الأخرى (ما بين 70% الى 85%):

جدول رقم 05: تأثير التغير في أسعار و تكاليف مسحوق الحليب على أسعار بيع الحليب المبستر

نسبة المواد الأولية لسعر البيع	سعر السوق	الزيادة ب %10	الزيادة ب %20	الزيادة ب %30	الزيادة ب % 40	الزيادة ب %50	المعدل
70	51,0	56,1	61,2	66,3	71,4	84,1	65,0
75	47,6	52,3	57,1	61,9	66,6	78,5	60,7
80	44,6	49,1	53,5	58,0	62,4	73,6	56,9
85	42,0	46,2	50,4	54,6	58,8	69,3	53,5
المعدل	46,3	50,9	55,5	60,2	64,8	76,4	59,0

المصدر: من اعداد الباحثين.

نلاحظ أن سعر البيع عند ارتفاع أسعار مسحوق الحليب يمكن أن يصل الى 70دج للتر بينما يؤدي ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج الأخرى (ماعدا مسحوق الحليب) الى ارتفاع الحليب الى غاية 51 دج للتر، بينما قد يصل سعر الحليب الى 84.1 دج في حال ارتفاع العاملين معا(تكلفة عوامل الانتاج الأخرى و سعر المسحوق). **ان الغاء الدعم يمكن أن يؤدي الى ارتفاع أسعار الحليب ما بين 60% الى 336%.**

بمأن المنتجات الأخرى من الحليب لا تستفيد من الدعم و تباع بأسعار السوق الحقيقية فان تحرير أسعار الحليب سيسهم لا محالة في زيادة التنافسية في سوق الحليب. **ان بيع الحليب المنتج من بودرة الحليب ب42 الى 45 دج للتر مقابل 50دج** لحليب البقر سيكون له وقعه على الدفع بالإنتاج و الاستثمار في قطاع الحليب. ان الجودة و القيمة الغذائية لحليب البقر أعلى من الحليب المبستر المنتج من بودرة الحليب، مما سيدفع الى زيادة الطلب على حليب البقر الشيء الذي يدفع نحو تحفيز الإنتاج حيث أن الملبنات ستكون أمام خيار وحيد ألا و هو زيادة قدرتها الانتاجية من حليب البقر لزيادة تنافسيتها. في هذا الصدد، فان انتاج الحليب بكميات كبيرة يخلق وفرات انتاج قادرة على تخفيض التكاليف مما يسهم في تخفيض أسعار المنتوجات الأخرى كحليب البقر و حليب UHT. ان تحرير الأسعار سيكون له أثر كبير في تنويع و تشجيع الابتكار لمنتجات الحليب.

4. الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لإلغاء الدعم.

أ. الاثر على المستهلك

إن هدف أي دعم هو تخفيف آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة محدودي الدخل حيث أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى ارتفاع في سعر الحليب. حسب الإحصائيات فإن 2 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر(أي بأقل من دولارين في اليوم) حيث يوجهون 4.64 دج لشراء الحليب أي 2% من دخولهم ، أما في حال الغاء الدعم فإنهم سيضطرون لإنفاق 7.8دج أي 3.5 % من دخلهم. ان انفاق الجزائريين لشراء الحليب المبستر هو 1662دج للفرد سنويا أي إن الزيادة في السعر الى 42 دج للتر ستؤدي إلى زيادة انفاق الفرد الى 2792 دج سنويا أي بزيادة 1130 دج سنويا و 3.13 دج يوميا.

في المقابل، ان السعر الحقيقي للحليب في السوق يتراوح بين 30 و 35دج للتر الواحد حسب نوعية الحليب و البعد عن منطقة الانتاج(مصاريف التوزيع الاضافية)، لدى **فان رفع سعر الحليب التدريجي و المرحلي لن يكون له انعكاسات كبيرة على القدرة الشرائية للمستهلك**، بل على العكس يمكن أن تسهم في تحسين نوعية الحليب المباع(كمية مسحوق الحليب المستخدم في الملبنات لا يتعدى 90 غ للتر في المعدل).

ان مرونة الطلب للحليب (مادة ذات الاستهلاك الواسع) أي أثر الزيادة في السعر على الكميات المطلوبة التي هي نظريا مرونة ايجابية (Bien de Giffen). على أرض الواقع، فان من الصعب تأكيد أو نفي هذه الفرضية، الا أن ان المفارقة المسجلة [1] هي أن استقرار أسعار الحليب المبستر و انخفاض أسعارها الحقيقية مقارنة مع منتجات الحليب الأخرى لم يؤدي الى ارتفاع كبير في الطلب على هذه المادة (34،2 لتر/ للفرد سنة 2000 مقارنة ب 43 لتر/للفرد 2012). ان تحرير أسعار الحليب المبستر سوف يدفع الكثير من ذوي الدخل المتوسط الى زيادة الطلب على منتوجات الحليب الأخرى(حليب البقر و UHT، ...) بالنظر الى أن أسعارها ستكون مقاربة لسعر الحليب المبستر بعد الدعم(50دج لحليب البقر مقابل 40 الى 45 دج للحليب المبستر).

أدى تهاوي العملة الوطنية و زيادة مستويات التضخم وسط ثبات دخل الأسر، الى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك. في المقابل فان تحرير أسعار الحليب المبستر لن يكون لها أي ثاتير كبير على القدرة الشرائية، حيث أن الزيادة ب 15 دج للتر بمعدل استهلاك 90 لتر سنويا للفرد يعني زيادة ب 112 دج شهريا أي ما نسبته 0.6% من الأجر القاعدي المضمون.

ب. الأثر على تنافسية المؤسسات

ان سياسة الدعم الموجه للاستهلاك أظهر قصوره في تشجيع التنافسية في القطاع بالنظر إلى الملاحظات التالية :

1. إن سياسة الحصص تسهم في إضعاف النجاعة الاقتصادية للملبنات و تؤدي إلى إضعاف التنافسية خاصة في مجال التحكم في التكاليف (انخفاض التكاليف الثابتة مرتبط بزيادة حجم الإنتاج،....). إن هذا النظام كان له أثاره السلبية على تنافسية المؤسسات التي أضحت تعتمد على هذا هذه الحصص لزيادة حصصها السوقية.
2. إن الملبنات تتبع السياسة السعرية الخاصة بالمنافسين في ظل سوق يمتاز باحتكار القلة نتيجة تحديد الهوامش و الأسعار، مما يلغي الميزة السعرية التي كانت تتمتع و بالتالي أصبحت المنافسة تعتمد بالأساس على نوعية و صورة المنتج لدى الزبائن. ان الدعم و خفض الأسعار لم يكن له أثر على تنافسية المؤسسات فيما تعلق بالتصدير أو خفض التكاليف بل أن الدراسات السابقة لنا أثبت تراجع التنافسية لدى غالبية المؤسسات العاملة.
3. أدى نظام التعويض لدى مربي الأبقار إلى تراجع الإنتاجية و إلى ضعف التحكم في التكاليف و بالتالي الاعتماد على التعويضات لتحقيق التوازنات المالية و تحقيق الربحية. في المقابل فان أهم عامل في هيكل تكاليف الحليب هو سعر شراء المواد الأولية

خاصة مسحوق الحليب لذا فإن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية المتدخلين في شعبة الحليب خاصة المربين و زيادة العجز المالي للملبنات.

4. إن عدم تحكم الملبنات في مصادر التموين لا تمكن من وضع سياسة لتنويع العرض و التحكم في نوعية المنتج، الشيء الذي لا يتناسب مع الطلب في السوق و لا مع افاق تطوير المنتجات في هذا الفرع. كما أن هناك أثر غير مباشر لتحرير أسعار الحليب المبستر على المنتجات الأخرى التي يشكل أهم مدخلاتها حيث أن إلغاء الدعم يؤدي لا محالة إلى زيادة تنافسية المؤسسات حول السعر و بالتالي تحكم أكبر في التكاليف و سلسلة الإنتاج.

خلاصة:

لا شك أن استهلاك الحليب سيزداد في المستقبل بالنظر الى دور هذا المنتج في النموذج الاستهلاكي الجزائري، و الى النمو الديموغرافي خاصة في المدن. ان الارتباط بالأسواق العالمية لمسحوق الحليب يؤدي الى زيادة الضغوط على ميزانية الدولة الموجهة للدعم، كما أن هذه التبعية لا تسمح بزيادة الانتاج المحلي و دمجه في صناعة الألبان. ان سياسة الدعم المرتكزة على تموين الملبنات بمسحوق الحليب المستورد و المدعم تحد من تطوير سوق الحليب في البلاد خاصة مع هشاشة هوامش الربح و المردودية.

ان الغاء الدعم و تعويضه بدعم موجه فقط لذوي الدخول المحدودة مع تشديد مراقبة جودة المنتجات يمكن أن يؤدي الى تقليص الواردات من بودرة الحليب، يشجع الاستثمار و الانتاج الوطني و يخفف من العبء على ميزانية الدولة. ان القيام بأي اصلاحات سيكون لها تبعات اقتصادية و اجتماعية، الا أن تجارب تحرير الأسعار المدعمة في دول عبر العالم (إندونيسيا، مصر، نيجيريا،..) أثبتت أن الاصلاحات أدت الى عدالة أكبر في توزيع الدخل و الى تحقيق معدلات نمو أكبر و أكثر استدامة. يبقى الغاء الدعم قرار سياسي يتطلب ارادة سياسية شجاعة، لكنه يتطلب ايجاد حلول أكثر انصافا و أكثر فعالية فيما يتعلق بمساعدة فئات المجتمع المعوزة. ان تقليص ميزانية الدولة الموجهة للدعم يتطلب بشكل رئيس ترشيد الاستهلاك المحلي من خلال تحرير الأسعار الذي يقضي على المضاربة و التبذير.

في ختام هذه الدراسة، نعتقد أن السلطات مطالبة بإجراء مجموعة من القرارات الكفيلة بخلق التنافسية في صناعة الألبان، تقلص حجم الدعم الممنوح، و تحافظ القدرة الشرائية للمستهلك:

1. الإسراع في تعديل المرسوم التنفيذي رقم 16-65 الذي يحدد تثبيت سعر الحليب عند الانتاج و مختلف مراحل التوزيع للحليب المبستر المعبأ في أكياس، يعتبر ضرورة ملحة لرفع أسعار الحليب المبستر الى حدود 40 دج/لتر في حال زيادة ارتفاع أسعار مسحوق الحليب في الأسواق عن 2600دولار للطن على أن تقوم الدولة بدفع تعويضات وفقا للتطور الحقيقي لأسعار المواد الأولية و قواعد أكثر صرامة للنجاعة الاقتصادية لهذه المؤسسات(أهداف زيادة الإنتاجية و التحكم في التكاليف).
2. تشجيع الابتكار و تنويع المنتجات قصد خلق منافسة قوية(القضاء على الاحتكار و ترقية المنافسة)،و تحرير الأسعار مع وضع نظام رقابي لملاحظة و ضبط تطورها.
3. تحديد نوعية الحليب من خلال إلزام الملبنات بتقديم الخصائص الكيميائية و الفيزيائية لمنتجاتهم و إشهار السعر المقترح للمستهلك على أكياس التعبئة، بالإضافة الى اعادة تنظيم طرق توزيع الحليب المبستر ، وسائل الرقابة و التنسيق بينها و الإجراءات العملية التي تمكن من التحرير التدريجي للأسعار و ترقية المنافسة بين كافة المتعاملين الاقتصاديين.
4. إن التحكم في التكاليف(ضعف تكاليف الطاقة و اليد العاملة) و صيرورة الإنتاج(النوعية الجيدة) التي تؤدي إلى زيادة تنافسية الملبنات و مؤسسات التحويل قد تساهم بشكل فعال في تطوير فرع الحليب و بداية تصدير المنتجات النهائية(الياغورت، الأجبان،...).

ان تنويع المنتجات و تحسين نوعيتها خاصة ذات المردودية العالية، تطوير شبكة النقل و الاستفادة من وفرات الحجم يمكن أن تكون أهم مفاتيح النجاح الأساسية نحو زيادة التنافسية الاقتصادية لقطاع الحليب.

قائمة المراجع:

1. Chohin Kuper M.T. Sraïri .(2007) .Conséquences de la libéralisation des marchés sur les opérateurs de la filière laitière au Maroc, Revue d'élevage et de médecine vétérinaire des pays tropicaux.187- 177 الصفحات ،(1)*60* .
2. Abderrahmane Mebtoul .(2018 ،02 17) .L'Algérie et la problématique des subventions . *journal le matin*.18 ،
3. B.Kherzat .(2007) .Essai d'évaluation de la politique laitière en perspective de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce et à la Zone de Libre-Echange avec l'Union Européenne .Thèse de Magister, INA-Alger.
4. Benidir M, Ait Kaci K, Belkheir B et Benyoucef MT Kali S 25) .Avril, 2011 .(Situation de la filière lait en Algérie: Approche analytique d'amont en aval .*Livestock Research for Rural Development*.*23* ،.
5. Carol S. Kramer .(1990) .*subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie* .Agence pour le développement international.
6. Etienne Montaigne Malik Makhlouf .(2017) .Impact de la nouvelle politique laitière algérienne sur la viabilité des exploitations laitières .*New Medit, CIHEAM-IAMB* ،(01)*16* ، الصفحات 2-10.
7. I. et X. Mu Soile" .(2015) .Who Benefit Most from Fuel Subsidies? Evidence from Nigeria ." *Energy Policy*.324-314 الصفحات ،*87* ،
8. J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud .(2019) .*Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie*] .Rapport de recherche]CIHEAM-IAMM.
9. Mohamed Saadaoui, Smicha Ait Amokhtar, Boussad Belkheir, Mohamed Benidir, Arezki Bitam , Abdelmadjid Benmebarek Sofia Kalli .(2019) .Éléments d'enquête générale sur la filière lait en Algérie .*International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES.8* ،(
10. O. Bouazouni .(2008) .*Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens. Une étude pour le compte du programme alimentaire mondial* تم . الاسترداد منhttp://home.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp.
11. S. Bibi" .(2002) .On the Impact of Better Targeted Transfers on Poverty in Tunisia) ."les Politiques Economiques et l'Emploi. Centre Interuniversitaire sur le Risque (المحرر، *Working Paper*.(03-02)
12. Soraya Mokdad Zoheir Tafer .(2013) .évaluation de la faille alimentaire en Algérie par un modèle Economico démographique .*Les cahiers du CREAD*)n.88-63 الصفحات ،(106/105°
13. لجنة التحقيق البرلمانية. (أكتوبر، 2011). تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول نذره و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية. 114.